

الفصل الثاني

عون الأمن الوطني

ومهامه

تمهيد:

يعتبر مبدأ الأمن والسلامة من أهم الضروريات التي يجب أن تتوفر في المجتمع، لذلك سخرت الدولة كافة جهودها من أجل تحقيق هذه الضرورة والتي تشمل سلامة و أمن و حماية الأرواح و الممتلكات وجسدت جهودها في قطاع متخصص هو قطاع الأمن الوطني يسهر على ذلك طيلة 24 سا / 24 سا ضمن نظام معين و وفق قوانين مدروسة و يعمل بكل جدية واحترافية.

تعتبر اللياقة البدنية مطلبا هاما لممارسة أي نشاط سواء كان رياضيا أو عمليا و لذلك تختلف أهميتها باختلاف الأنشطة و الأعمال المقدمة ، و من المكونات الأساسية للياقة البدنية (القوة ، السرعة ، التحمل ، الرشاقة ، المرونة) و للوصول إلى الأداء المتميز لعون الأمن الوطني فإن عليه تطوير و تنمية بعض هذه العناصر على حسب احتياجات عمله وذلك يتضح أثناء الممارسة الرياضية وأداء مهامه .و تتطلب أن يتمتع عون الأمن الوطني بلياقة عالية في بعض هذه العناصر ,والتي تنعكس على مردوده خلال التدخلات سوف نتعرض في هذا الفصل إلى نبذة عن قطاع الأمن الوطني ومهام الأمن الوطني

1- الامن الوطني

1-1- تعريف الامن الوطني : (الشرطة) .

هو الامن الذي تحققه الاجهزة الشرطية ويشمل مختلف العمليات المباشرة التي يقوم بها موظفون حكوميون في المحافظة على النظام العام وتأمين وحماية الاشخاص والممتلكات يرتكز اساسا على احترام قوانين وتنظيمات الدولة في كل الاحوال والظروف التبدلات التي طرأت على مفهوم الامن الوطني شملت ايضا مفهوم الدور الذي تقوم به الشرطة وأصبح المفهوم الحديث يتجاوز النظرة المهنية الضيقة للعملية الشرطية مجرد وظيفة تقوم بها اجهزة معينة في حدود القوانين والأنظمة والتعليمات لتصل الى حدود اعتبار والعملية الشرطية فنا يمارس وفقا لأهداف ووسائل ترمي الى تحقيق نتائج ملموسة تنعكس امنا واستقرارا على حياة المجتمع والمواطن

(اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية -اولويات تطوير الاعلام الامني (واقع وافاق تطويره). د/اديب خضور.الرياض(1999-1420) ص.23 مفهوم الشرطة (الامن الوطني)

1-2- نشأة الامن الوطني في العالم :

عرفت الدول القديمة نظام الشرطة على خلاف فيما بينها فقد عرفته مصر الفرعونية بصفة حراسة على القصور لحماية الملوك ثم توسعت فيه وصار له مهام اخرى تعلق اغلبها بمفهوم حماية الملك وعرفته اثينا بطريق تخصيص رجال للمحافظة على النظام والأمن في المدن

ومن هنا جاءت كلمة POLICE تعني باليونانية المدنية او الحضارة

1-3-3- نشأة الأمن الوطني بالجزائر :

لم يكن في الجزائر اي نظام للأمن الوطني قبل الفتح الاسلامي بالمعنى المتعارف عليه الان على الرغم من تعاقب الدول التي شهدتها بلادنا حيث كان هؤلاء الغزاة يحاولون اخضاع الجزائر وتسيير شؤونها بالقوة ومع هذا فقد شهدت الجزائر نظاما عاما للأمن ايام ماسينيسا و يوغرطة رغم بساطة هذا النظام الا انه تمكن من توفير الامن وتحقيق النظام وبعد الفتح الاسلامي عرفت بلادنا كغيرها في مناطق الامبراطورية الاسلامية نظاما للأمن اثبت فعاليته وقوته في ازمنة جمة فيها حملات الفتح والغزوات

1-3-3-1- الامن الوطني اثناء الاحتلال :

في البداية حاول النظام الفرنسي اتباع ما كان به في العهد العثماني حتى يستطيع السيطرة على كامل التراب الجزائري إلا انه فشل فأسس نظام للشرطة يهدف لتقوية النفوذ الاستعماري في الجزائر فاستعمل كل وسائل القمع والإرهاب

1-3-3-2- الامن الوطني عند الاستقلال :

ترتب عن اتفاقيات إيفيان انشاء هيئة تنفيذية مؤقتة تحت رئاسة السيد عبد الرحمان فارس توكل اليها مهمة تسيير الجزائر في الفترة الانتقالية التي بدأت منذ وقف اطلاق النار في 19 مارس 1962 وكذا التحضير لاجراء الاستفتاء الخاص باستقلال الجزائر الذي تم الاعلان عنه في 05 جويلية 1962 وقد تكونت هذه الهيئة من عدة لجان و مندوبيات منها المندوبية المكلفة بالامن العام برئاسة السيد عبد القادر حصار التي اوكلت لها مهام حفظ الامن العام ووضعت تحت سلطتها قوات الامن والشرطة .

1-3-3-3- الامن الوطني بعد الاستقلال :

بعد الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية تكونت المديرية العامة للأمن الوطني يوم 06 جويلية

1962 على انقاض التنظيم الفرنسي الاداري للشرطة وذلك للجوء الى اعضاء جيش التحرير وكذلك الجزائريين العاملين للشرطة الفرنسية انا ذاك اثناء الاحتلال وكان الجهاز من اجهزة الدولة واجه عدة مشاكل منها الفراغ القانوني ونقص الهيكل التنظيمي والعنصر البشري وهكذا اعملت المديرية العامة لأمن طيلة هذه الفترة على تطوير الامن وجعله في خدمة الوطن والمواطنين .

1-3-4- الاصلاح الاداري لقطاع الامن الوطني :

لم يبقى في محافظات الشرطة إلا بعض الافراد من الجزائريين الذين كانوا يعملون لدى الشرطة الفرنسية وشاركوا بطريقة او بأخرى في العمل النضالي اثناء الثورة تضاف الى هؤلاء مجموعة من الاطارات الشرطة الذين كانوا في صفوف الشرطة في كل من تونس والمغرب وعادوا الى الجزائر مباشرة بعد الاستقلال للمساهمة لبناء وطنهم الاصلي و لملأ الفراغ المتروك فقد شكلوا النواة الاولى للشرطة الجزائرية وكان عددهم لا يتجاوز الـ 100 كما التحقت بهم مجموعة اخرى من شبان من رتبة محافظ الشرطة و عددهم 30 بعثة بهم جبهة التحرير الوطني الى اكااديمية الشرطة بالقاهرة خلال السنتين الأخيرتين للثورة التحريرية وكانت مساهمتهم حاسمة في التكوين انا ذاك وفي هذا الصدد تم تدشين العديد من مدارس الشرطة كمدرسة حسين داي لتكوين الاطارات . مدرسة الشرطة بالقبة -الامن الوطن الجزائري الأمين العام ميلود - عدد خاص بموظفي الشرطة- ص 33 السنة 2015

1-3-5- انشاء المديرية العامة للامن الوطني :

نشأت المديرية العامة للأمن الوطني يوم 22 جويلية 1962 اثناء حفل اقيم بقصر الحكومة تمت فيه عملية نقل المهام من مندوب الامن العمومي (عبد القادر الحصار) التابع للهيئة التنفيذية المؤقتة التي تأسست وفقا لاتفاقيات ايفيان لاول مدير عام للأمن الوطني (محمد مجاد) واصبح هذا التاريخ رمزا يحتفل به كل سنة منذ 1968 باسم العيد الوطني للشرطة الجزائرية من اهمها الفراغ الرهيب الذي تركه رحيل افراد الشرطة الاستعمارية الذين كانوا يمثلون الاغلبية الساحقة لعناصر الجهاز الامني قبل الاستقلال .

1-3-6- المديرية العامة للأمن الوطني : (1)

هي هيئة نظامية أمنية تابعة لوزارة الداخلية مكلفة بحفظ الأمن والاستقرار على المستوى الوطني بالتنسيق مع مختلف المديريات والمصالح المركزية وأمن الولايات

(مجلة الترقية الجزائرية - المؤتمر 36 لقادة الشرطة وأمن العرب - المراحل الكبرى للشرطة الجزائرية ص 53)

1-3-7- تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للأمن الوطني :

المرحلة الأولى:

بعد الاستقلال مباشرة ظلت المديرية العامة للأمن الوطني تعمل حسب الهيكل التنظيمي الموروث عن الاستعمار وذلك كما يلي :

على المستوى المركزي: المدير العام 'الديوان

أربعة مصالح مركزية وهي المصلحة المركزية للأمن العمومي المصلحة المركزية للشرطة القضائية المصلحة المركزية للاستعلامات المصلحة المركزية لشرطة الحدود

على المستوى الجهوي: توجد مرافق تابعة لكل هذه المصالح المركزية وكذلك وجدت هيئة وطنية للأمن تشكلت من قيادة عامة وثلاث مجموعات موزعة على الجزائر وهران قسنطينة ثم ادمجت بعد ذلك المديرية العامة للأمن الوطني .

المرحلة الثانية :

أصبح التنظيم الإداري في هذه المرحلة يتكون من مديرية وخمس نيابات مديرية وعدة مصالح ومكاتب إدارية وفنية

المرحلة الثالثة:

بداية (1989) ادخلت عدة تعديلات على التنظيم الداخلي للمديرية العامة للأمن الوطني اذ اصبحت تتكون من رئيس ديوان ومدير عام مساعد ومفتشية عامة وثمانية مديريات وتسعة وعشرون نيابة مديرية بالإضافة الى عدة مصالح ومكاتب ادارية وفنية مختصة

- على المستوى الخارجي توجد ثلاث مصالح :

امن ولائي .امن حضري .امن دائرة

المدير العام للأمن الوطني يعين بمرسوم رئاسي ويرتب في القانون المتضمن بالوظائف العليا للدولة حيث يمارس كل الاختصاصات .اتخذت الشرطة مجموعة تدابير ضمن خطة جديدة تضمنت عادة تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للأمن الوطني وتخصص المصالح وكذا اصلاح منظومة التكوين من اجل استعمال عقلائي للإمكانيات وتعزيز الوسائل التقنية والعلمية تعاقب خلال فترة انطلاق الاعمال الارهابية مطلع التسعينات عدة مدراء على الجهاز هم بوزيد عبد المجيد - لحرش بشير - طولبة محمد -والعميد الاول محمد واضح لكن الجهاز لم يكن على مستوى الجاهزية لتنفيذ المطلوب خلال مواجهة الاعمال الارهابية عند ذروة اشتداد الازمة ثم عين العقيد المتقاعد علي تونسي رحمه الله في 20 مارس 1995 مديرا عاما للأمن الوطني والذي عمل على احترافية الشرطة الجزائرية وتمكينها من جمع الوسائل التقنية والعلمية الحديثة والعمل على تنظيم الرقابة والتفتيش وكشف الفاسدين وسط الجهاز والعمل على محاسبتهم وهو من انتهى بمقتله بمكتبه في 25 فيفري 2010 ليتم استخلافه باللواء عبد الغاني هامل بتاريخ 07 جويلية 2010.

العدد 46 من الجريدة الرسمية مرسوم رقم 71-150 المؤرخ في 10 ربيع الثاني 1391 هـ الموافق لـ 03 جوان 1971 المتضمن إنشاء أمن الولايات و الدوائر من المادة

17-3

1-3-8- مديرية الامن الوطني لولاية الجلفة:

وهي مصلحة خارجية بالنسبة للمديرية العامة للأمن الوطني مكلفة بمهام الشرطة على مستوى الولاية يسيرها رئيس امن الولاية الذي يعينه المدير العام للأمن الوطني يكون برتبة عميد او عميد اول للشرطة تضم تحت امرتها عدة مصالح خارجية وهي (امن حضري – امن دائرة)

1-3-9- هيكله مصالح الامن الوطني لولاية الجلفة:

تتشكل امن الولاية فيما يلي:

ا/المصالح الادارية والتقنية: وتضم الامانة العامة ولها قسمين الادارية والمحفوظات

وقسم التنظيم والشرطة العامة

- قسم المواصلات السلكية واللاسلكية

- قسم المحفوظات والاعلام الالي

ب/المصالح النشطة: وهي المصلحة الولائية للاستعلامات العامة

- المصلحة الولائية للشرطة القضائية

- المصلحة الولائية للصحة والنشاط الاجتماعي والرياضات

وتضم ايضا عدة مديريات وهي :

مديرية عامة –مديرية الموارد البشرية –مديرية التعليم ومدارس الشرطة – مديرية الامن

العمومي – مديرية الوحدات الجمهورية للأمن. مجلة دورية الشرطة-أمثلة ثقافية- تصدر

عن المديرية العامة للأمن الوطني- العدد88- مارس 2005

2- المهام العامة لأسلاك الأمن الوطني :

نشير الى ان المديرية العامة قد حددت مهامها و صلاحياتها منذ البداية فيما يلي :

السهر على احترام القوانين واللوائح الخاصة بالحياة الاجتماعية بصفة عامة وحماية الاشخاص والممتلكات الخاصة والعامة والعمل على وقاية المجتمع من كل ما من شأنه ان يعكر صفو النظام العام والمساس بالحريات العامة والفردية وقمع كل المخالفات والجناح والجرائم التي ترتكب وجمع الادلة والبراهين اللازمة لإقامة العدالة الجنائية بالتعاون مع القضاة واعلام السلطات العليا بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في البلاد وذلك بواسطة تقارير وتحاليل عن الراي العام والمساهمة في حماية المؤسسات الوطنية من محاولات المساس بكيانها واستقرارها وضمان حسن سيرها بالإضافة الى مراقبة حركة مرور المسافرين الوطنيين والاجانب عبر الحدود الوطنية خروجاً دخولا لأغراض امنية ولتطبيق القوانين الوطنية في هذا المجال وفرض احترام اللوائح الخاصة بإقامة الاجانب في الجزائر. مجلة الشرطة - لذكرى 53 لعيد لشرطة الجزائرية- ص 35.

1-2- مهام اعوان الشرطة

ويضم هذا السلك رتبة وحيدة بحيث يقومون تحت سلطة مسئولهم بحفظ واستتباب النظام العام وكذا امن الاشخاص والممتلكات كما يمكن بالاستعانة بهم في مهام الدعم الاداري والتقني

2-2- حفاظ الشرطة

ويضم هذا السلك رتبتين حافظ شرطة وحافظ اول للشرطة ويكلف حافظ الشرطة بتوزيع المهام والإشراف المباشر على اعوان الشرطة الموضوعين تحت سلطتهم بإيصال تعليمات العامة والخاصة والحرص على تطبيق تعليمات السلطة السليمة وضمان انضباط المجموعة حفاظ اوائل للشرطة ويكلفون بمهام التأطير والتنسيق والمراقبة وتطبيق توجيهات السلطة بالبحث وجمع المعلومات والتحقق منها

2-3- مفتشوا الشرطة

ويضم هذا رتبة مفتش شرطة وتكلف هذه الفئة بحفظ واستتباب النظام العام وحفظ امن الاشخاص والممتلكات ويمارسون مهام التأطير والتنشيط والتوجيه والتنسيق والمراقبة والقيام بالبحث عن المعلومات وجمعها ومعالجتها والتأكد من وضع التشكيلات الامنية والمشاركة في نشاطات التكوين

2-4- ضباط الشرطة

ويضم هذا السلك ملازم اول للشرطة وتكلف هذه الفئة بحفظ واستتباب النظام العام وحفظ الاشخاص والممتلكات وتوكل لهم مهام القيادة والتنسيق والمراقبة وادارة فرق التحقيق والتدخل ومعالجة المعلومات وتحليلها وادارة النشاطات المتعلقة بالشرطة الجوية والمشاركة في نشاطات التكوين

2-5- محافظوا الشرطة

يضم هذا السلك ثلاثة رتب وهي محافظ شرطة – عميد الشرطة – عميد اول للشرطة يكلف محافظوا الشرطة بالقيادة والتنسيق وتنشيط ومراقبة المصالح والوحدات الموضوعه تحت سلطتهم ويكلفون كذلك بالمشاركة في اعداد تقارير التشكيلات الخاصة لمخططات النشاط ووضعها حيز التنفيذ واقتراح التدابير الكبيرة بتحسين التسيير بالمساهمة بتحديد احتياجات التكوين والمشاركة فيها.

2-6- عمداء الشرطة

يكلفون بتصميم المخططات والتشكيلات الامنية وتخطيط النشاطات وتحديد الوسائل والموارد الضرورية بالإضافة الى تحديد النفاص ومعالجة وصياغة تقارير النشاطات والحالات والمشاركة في نشاطات التكوين. عميد اول للشرطة يكلفون بمهام القيادة والدراسة والتحليل والمراقبة والتفتيش بالإضافة الى كشف الرهانات والمخاطر الامنية وتحديد

الاهداف وضبط الاولويات واعداد الدراسات والتقارير واتخاذ القرارات الهامة والمشاركة في التكوين .

7-2- المستخدمين الشبهين:

تستعين الشرطة الجزائرية بأعوان مدنيين شبهين يعملون على تقديم الدعم الاداري والتقني العام والتخصص لكي تتمكن الشرطة من اداء دورها بشكل متميز

وينقسمون الى ثلاث فئات وهي:

1. الاسلاك المشتركة للمؤسسات والادارات العمومية
2. اسلاك العمال المهنيين وسائقي السيارات والحجاب
3. كل سلك اخر للموظفين نص قانونه الاساسي على امكانية وضعه في الخدمة .

الممارسة الرياضية في الأمن الوطني:

تعد القدرات البدنية احد الشروط التي يجب أن تتوفر في اجتياز مسابقة الإنخراط ضمن صفوف الأمن الوطني ، حيث يمر المترشح على الاختبارات الكتابية و النفسية و البدنية ، وتتمثل الأخيرة في:

- تسلق الحبل على علو 05 م x 2

-جري مسافة 1000 م في اقل وقت ممكن.

-سباحة مسافة 50 م في اقل وقت ممكن.

و بعد النجاح في الاختبارات السالفة الذكر يوجه المترشح إلى احد الملحقات التابعة لمدرسة للأمن لوطني كل حسب رتبته حيث يستفيد المترشح من تكوين يدوم سنة كاملة تتخلله برامج تكوينية في ميدان العمل و التركيز أيضا على الجانب البدني. حيث تتوفر كل الوحدات على مستوى التراب الوطني على كل أنواع الرياضات الفردية والجماعية، كالملاكمة، كرة القدم، كاراتي ، الجيدو، ألعاب القوى، السباح، الكرة الحديدية. إذ أصبحت الممارسة الرياضية ضرورة ملحة لان اللياقة البدنية و مهام الأمن الوطني وجهان لعملة واحدة ،حيث أنجبت في السابق أسماء حملوا الألوان الوطنية، ولا زالت مستمرة في هذا

النهج. حيث تم إدماج الرياضة بصفة رسمية في هذه الهيئة الرياضية و ذلك سنة 1984 ، وانطلقت من " رياضة وعمل " لتتطور إلى عالم الاحترافية حيث توسعت على مستوى القطر الوطني،

3-1- أهمية التحضير البدني لأعوان الأمن الوطني :

إن للتحضير البدني أهمية بالغة في تطوير القدرات البدنية لدى أعوان الأمن الوطني من خلال تطوير كل من التحمل القوة، السرعة، الرشاقة، والمرونة، وخاصة القدرة العضلية و التي تمثل القوة المميزة بالسرعة أو القوة السريعة أو القوة المتفجرة حيث ترتبط بين صفتين "القوة والسرعة" ويعرف عن تزاوج القوة العضلية والسرعة بمصطلح القدرة العضلية والرفع من كفاءة أعضاء وأجهزة الجسم الوظيفية وتكامل أدائها من خلال التمرينات البنائية العامة والخاصة ومستوى التحضير النفسي وتطوير القدرات البدنية يجب أن يخضع إلى برامج تدريبية مكثفة. من خلال ما تقدم تتضح أهمية القدرات حسب أبعادها المختلفة نتيجة المجهود البدني الذي يؤديه الأعوان في المنافسات الرياضية و أثناء التدخلات المختلفة في الأوساط الخطيرة التي تتطلب كل القدرات سالفة الذكر. وتساهم أيضا على اكتساب العون لياقة بدنية عالية

وفي هذا السياق أقرت المديرية العامة للأمن الوطني على ضرورة (إجبارية) ممارسة التمارين الرياضية مسيلي عبد القادر ، برقية رسمية 2011.

وفي هذا السياق أولت المديرية العامة للأمن الوطني أهمية كبيرة للنشاطات الرياضية و ذلك بوضع اتفاقية تتعلق ببعث و ترقية الرياضة في الهيئات التابعة لمصالحها مع وزارة الشباب و الرياضة المؤرخة في 23 ماي 2001.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية الأمن الوطني ونشأتها و تشكيلاتها الرئيسية

كما

عرضنا مهام كل رتبة من رتب هذا القطاع , وهذا ما يوضح طبيعة عمل هذا القطاع و متطلباته و علاقته الكبيرة بميدان النشاط البدني والرياضي.